

الرد علي ادعاءات ومزاعم البنك الأهلي المتحد

تتص جميع القوانين المصرية علي سرية الحسابات البنكية وعدم جواز الحجز عليها أو تجميدها إلا بموجب أحكام صادرة من المحاكم الكلية.

ادعي البنك أن قاضي التحقيق قد أصدر بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٠ أمرًا قضائيا بمنع عزة سليمان من التصرف في أموالها المنقولة والعقارية وأن القرار ألزم البنك الأهلي المتحد بمصر بتجميد كافة الأرصدة الخاصة بها وهذا ادعاء باطل حيث أن قاضي التحقيق أرسل للبنك فقط خطاب يعلمهم فيه أنه طلب من المحكمة المختصة تجميد أرصدة عزة سليمان ومنعها من التصرف. وقد تم اطلاعنا علي هذه الورقة بقسم مصر الجديدة خلال عمل المحضر للبنك. بل أن البنك تعسف في صرف مستحقات مالية من حساب عزة سليمان الشخصي أو الشركة قبل هذا التاريخ بعشرة أيام؛ وكان يتحجج بأسباب فنية خاصة بنظام البنك الالكتروني. وقام البنك بإرادته بمنعها من صرف الشيكات الخاصة بها دون وجه حق والأدلة الدامغة علي بطلان مزاعم البنك هي:-

١- قامت عزة سليمان بسحب أموال من حسابها ببنك الـ HSBC في ذات اليوم؛ وهذا يوضح أن البنك التزم بالقانون .

٢- بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٤ أصدرت المحكمة المختصة حكمًا بمنع عزة سليمان من التصرف في أموالها وتجميد كافة الأرصدة الخاصة بها في البنوك المصرية وما كان للبنك أن يقوم بمنعها من التعامل علي حساباتها إلا بعد إصدار هذا الحكم .

وكل هذه الادلة الدامغة علي بطلان ادعاءات البنك تشير إلى توطنه مع الجهات الأمنية وإضراره بمصالح عملائه مما يؤكد مخالفته لجميع القوانين والأعراف المصرفية في مصر والعالم.

البنك رفض صرف شيكات محررة من عزة سليمان لصالح أحد المتعاملين مع شركتها (حمامة من أجل العدالة والسلام) بل ورفض البنك اعطائه إفادة عن عدم صرف تلك الشيكات مما أجبره علي تحرير محضر ضد عزة سليمان وضد البنك وتم قيد المحضر إداريا بمعني أنه محضر إثبات حالة بما تم ضد هذا العميل. ورفض العميل تصعيد هذا الأمر لثقتة في موقف عزة سليمان ووضعها القانوني واكتفي بهذا الاجراء وطلب من وكيل النيابة حفظ المحضر وعدم اتخاذ الاجراءات القانونية تعاطفًا معها.

ادعي البنك كذبًا أيضًا أن أحد محامي عزة سليمان قام برفع قضية علي البنك في ٢٠١٦/١٢/٤ وتم رفضها وحفظها بأمر من النائب العام وهذا عار من الصحة، فالقضايا لا يتم الفصل فيها من النائب العام وإنما يتم الفصل فيها بأحكام قضائية.

كل هذه الادعاءات الباطلة من البنك تؤكد أنه لا يحترم حقوق الإنسان أو حقوق عملائه بالإضافة لعدم تطبيقه للقوانين والأعراف المصرفية والحقوقية؛ بل تشير مجريات الأمور إلى تعاون البنك مع الجهات الأمنية والقضائية ضد العملاء مما سهل لهم عملهم غير الدستوري والقانوني.

(الإسم)

عزة سليمان



(التاريخ) ٩ مايو ٢٠١٧